

المصري. ففي حين كانت السياسة الاقتصادية للنظام أيام الرئيس جمال عبد الناصر، تعطي دوراً وثقلاً متزايدين للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، فإن سياسة نظام السادات كانت عكس ذلك تماماً، وتهدف في نهاية المطاف ليس الى تحجيم القطاع العام ووقف نموه وإنما تهدف الى القضاء عليه، وتحويله الى قطاع خاص وبيعه للشركات الرأسمالية الأجنبية ورؤوس الأموال المصرية المرتبطة بالغرب. وأبرز مثل في هذا المجال هو ما سمي في حينه «فضيحة شركة الأدوية المصرية» التي هي ملك للقطاع العام، والتي حاولت فيها شركات الأدوية الأجنبية والسماصرة المحليون رشوة وزير الصحة المصري عام ١٩٧٨ لكي يوافق على بيعها، فقام بفضح هذا التآمر عبر أجهزة الاعلام مما اضطر السادات للتدخل شخصياً في المسألة وايقاف البيع مؤقتاً، لكنه بعد فترة وجيزة قام بنقل وزير الصحة، الذي رفض البيع الى منصب «مستشار» لرئيس الجمهورية!! لكي يتسنى بعد ذلك بيع شركة الأدوية المصرية دون فضائح، وهذا ما حصل بالفعل!!

ثانياً: علي الصعيد السياسي الداخلي

لقد قام السادات بانقلاب حقيقي على السلطة السياسية التي كانت قائمة أيام عبد الناصر، صحيح أنه لم يستخدم أسلوب الانقلابات المعروفة، من حيث اشراك وحدات وقطاعات الجيش في أحداث الانقلاب والوصول الى السلطة السياسية، الا أن التغييرات السياسية التي طالت مختلف رموز ومؤسسات وعلاقات النظام السابق هي التي تجعل ما قام به السادات انقلاباً فعلياً على السلطة السياسية السابقة له.

ان من أبرز الاجراءات السياسية التي اتخذها السادات كان زجه رموز النظام السابق — علي صبري، شعراوي جمعة، محمد فائق... الخ — في السجون بحجة أنهم كانوا يشكلون مراكز قوى (معارضة أو مضادة لسياساته) داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، «حزب» نظام عبد الناصر. ان اجراءات السادات السياسية لم تتوقف عند حدود اعتقال رموز نظام عبد الناصر واقصائها عن مناصبها وزجها في السجن، ولا عند حدود تفرغ الاتحاد الاشتراكي العربي من محتواه، وإنما وصلت الى حد الغاء الاتحاد الاشتراكي كلياً، واقامة حزب جديد يتناسب مع مصالح الطبقة الجديدة التي باتت تحكم داخل مصر، فجاء الحزب الديمقراطي الذي كان السادات رئيساً له.

وبالطبع، فإن التغييرات التي أجراها السادات في بنية النظام الذي أقامه عبد الناصر وفي هيكلته لم تقتصر على الرموز السياسية والاتحاد الاشتراكي العربي، وإنما اتسعت وامتدت لتطول مختلف المؤسسات النقابية والجمهيرية السابقة. صحيح أن السادات استطاع أن يقلب نظام عبد الناصر، الا أنه من الواضح جداً، والصحيح أيضاً، أن هذا الانقلاب لم يحدث بسهولة ويسر ودون معارضة شعبية. فقد لاقت اجراءات السادات هذه مقاومة قوية ومعارضة واسعة كانت تختلف في حجمها ومداهها: من الانتفاضة الجماهيرية الكبيرة الى العزل والمعارضة السياسية والجمهيرية للنظام، من قبل القطاعات الجماهيرية والاجتماعية العريضة.

ان مجمل التغييرات والاجراءات الانقلابية التي قام بها السادات والطبقة التي يمثلها قد عكست نفسها على كافة علاقات النظام السياسية العربية والدولية. فعلى صعيد